الحكومات الائتلافية التوافقية في بلجيكا

د. حيدر عبد جساس
المحاضرة السابعة

تُعد الحكومات الائتلافية التوافقية، الصورة المعاكسة للحكومات التنافسية

الحكومات التوافقية هي نوع من أنواع الحكومات الائتلافية التي طبقت في بعض البلدان غير المتجانسة اجتماعياً، وأول من طبق هذا النوع من الحكومات هي الدول الاوروبية كـ (بلجيكا – هولندا – النمسا)، هذه الحكومة تقضي بإعطاء حق الحكم بالتوافق فيما يتعلق ببعض الامور المهمة والاساسية للجماعات المتمايزة عن بعضها البعض، وهذا التمايز أو الاختلاف يرجع إلى التعددية اللغوية أو الدينية أو القومية، وقد يصل هذا التمايز إلى مراحل متقدمة من الصراع قد تهدد معه كيان الدولة كما حصل في بلجيكا، فعدم انسجام التعددية فيما بينها في هذه الدول تجعل المواطن يشعر بأن له هويتان، هوية نابعة من انتمائه لجماعته، وأخرى نابعة من انتمائه السياسي الى الوطن، وعند تنازع هذين الهويتين غالباً تطغى هويته الخاصة ذات الطبيعة العنصرية الضيقة على هويته الوطنية، وحتى لاتصل الامور إلى حد الانقسامات التي تهدد كيان الدولة ووحدتها نتيجة للنزعات الانفصالية، قد ينجح تطبيق هذا النوع من الحكومات عبر تطمين الجماعات المتمايزة من خلال إعطائها جميعاً حق المشاركة في صنع واتخاذ القرارات الحكومية، لذا تم اعتماد نظام فيدرالي في بلجيكا اعطى صلاحيات واسعة جداً للأطراف.

إذاً الحكومة التوافقية تقوم أساساً على خلفية واقع التباين والتمايز والاختلاف بين أبناء الدولة الواحدة، والفرق بين الحكومة الائتلافية التوافقية والحكومة الائتلافية التنافسية، هو أن الاولى ماهي إلا مرحلة مؤقتة لتجاوز الخلاف والانقسام بين الجماعات المتمايزة دينياً ولغوياً وقومياً، وقيامها هو من أجل توفير الضمانات

الكافية لتبديد مخاوف جميع الاطراف من حكم الاكثرية، فالحكومة التوافقية هي خطوة على طريق تحقيق المواطنة الحقيقية، ومن ثم الانتقال إلى الحكومات التنافسية بعد زوال الاسباب، وبهذا تُعد الحكومات الائتلافية التوافقية هي طريقة لاستيعاب الخلافات والانقسامات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المنقسمة، لتجاوز مرحلة الانقسام والانفصال.

فالحكومة التوافقية كما يعرفها (ليمبروخ) بأنها (استراتيجية إدارة الصراعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية)، أما (ليبهارت) فيعرف التوافقية بأنها (عبارة عن أنموذج تجريبي معياري مرحلي، تلجأ إليه المجتمعات المتعددة الاعراق والاديان والقوميات، والتي ينعدم فيها التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي وذلك لمعالجة أزمة المشاركة السياسية.

ونحن نتفق مع تعريف ليبهارت الذي أكد على أن الحكومات التوافقية برزت كحالة مؤقتة لمعالجة الاخفاق السياسي الذي قد يصل إلى حد الانقسامات المجتمعية التي تهدد وحدة الدولة، وحسب ليبهارد فأنه ميز بين الحكومات التوافقية والحكومات التنافسية استنادا إلى أربع خصائص، وهذه الخصائص هي (الائتلاف الواسع – الفيتو المتبادل – النسبية في التمثيل – الاستقلال الفئوي (الفيدرالية) .

أولا: الائتلاف الواسع: يقصد بالائتلاف الواسع هو تشكيل حكومة ائتلافية تضم الزعماء السياسيين من كافة المكونات المهمة في المجتمع التعددي لحكم البلد، ومن الممكن أن يأخذ هذا الائتلاف الواسع عدة أشكال، إلا أن ما يهمنا هنا هو شكل الحكومة الائتلافية في النظام البرلماني، فالائتلاف الواسع ينتهك القاعدة القاضية بأن تحصل الحكومة في الانظمة البرلمانية على تأييد الاكثرية، بغض النظر عن حجم هذه الاكثرية، فالحكومة البلجيكية مكونة من عدد مساوٍ بين الناطقين بالهولندية والفرنسية.

وقد أثارت فكرة الائتلاف الواسع جدلا واسعاً، على اعتبار أن الائتلاف الواسع سوف يلغي التنافس، كما أنه يلغي تداول السلطة بعد أن يلغي بصورة عملية (المعارضة)، من هنا جاء إطلاق صفات سلبية على الحكومة التوافقية مثل (المؤامرة النخبوية – أو الاوليجاركية التوافقية) وهذا الائتلاف الواسع قد يؤدي إلى تحول المنافع والفوائد التي ترصدها الدولة للمواطن، إلى الأحزاب الكثيرة المشتركة في هذا الائتلاف.

ثانياً : الفيتو المتبادل: يُعد الفيتو المتبادل انحرافا هاماً عن حكم الاكثرية (التنافسية)، فبموجب هذا الاجراء يكون لكل فئة مشتركة في الائتلاف الواسع الحق في استعمال الفيتو، ويسمح هذا الحق للفئات المختلفة بمنع صدور نمط معين من القرارات التي قد تمس بالمصالح الحيوية للجماعات المؤتلفة حتى لو كانت هذه الجماعات أقلية، ونظراً لحساسية الواقع البلجيكي في هذا السياق تطور الواقع البلجيكي إلى نصوص دستورية، فأي قانون لا يمكن تشريعه إلا إذا وافقت عليه أكثرية ممثلي التعددية الموجودة في البرلمان البلجيكي، وقد زادت بلجيكا من امكانية استخدام المكونات لهذا الحق في دستورها النافذ بما عرف بـ(حق الفيتو الجماعي، أو آلية الانذار) وهذا ما اشارت اليه المادة (٤) من الدستور.

وكما هو الحال في الائتلاف الواسع، أثارت فكرة الفيتو المتبادل تساؤلات ومناقشات واسعة، فنقاد الحكومات التوافقية يرون إنها وأن كانت تحد من إمكانية قيام دكتاتورية الاكثرية، لكنها في الوقت نفسه قد تفسح المجال أمام قيام دكتاتورية الاقلية التي قد تمارس دور المعطل لسير أعمال الحكومة، ففي سويسرا مثلا يستطيع كانتون لا تزيد نسبة سكانه عن ٢٠% من مجموع السكان من استعمال الفيتو لمنع إقرار مشروع قانون يعود بالفائدة لمصلحة البلد بشكل عام.

ثالثاً: النسبية في التمثيل : تشير النسبية التي هي وثيقة الصلة بسمة الائتلاف الواسع إلى أنها طريقة في توزيع المناصب الهامة في الحكومة التوافقية على مختلف

المكونات، ويرى التوافقيون أن هذا الاجراء يزيل عدد كبير من المشاكل المسببة للانقسامات في عملية صنع القرارات، فمن الوظائف الاكثر أهمية للنسبية هي الوظيفة التي تتصل بعملية صنع القرارات نفسها، والنسبية هي النموذج الذي تؤثر فيه كل الجماعات في القرار بنسبة قوتها العددية، فتوزيع النفوذ توزيعاً نسبياً إلى حدٍ ما في مسائل السياسية لا يمكن أن يُضمن إلا إذا تمت المساومة على القرار بمشاركة كافة الجماعات، وفي هذا السياق وضع الدستور البلجيكي لسنة ١٩٩٣ آلية لتمثيل المكونات العرقية في مجلس النواب للتصويت على القرارات المهمة، كما نص على ان تتشكل الحكومات توافقياً من عدد متساوي من الوزراء الناطقين بالهولندية والفرنسية على الرغم من ان حجم الناطقين بالهولندية اكبر من حجم الناطقين بالفرنسية، هذا وان كان يعني انحرافاً واضحاً عن النسبية نفسها إلا انها طمأنة للأقلية وضمان لبقائها ومنعها من اللجوء للعنف او التفكير بالانفصال.

رابعاً: الاستقلال الفئوي (الفيدرالية): يصف ليبهارت الاستقلال الفئوي بأنه (حكم الاقلية) أو تمتعها بحق التقرير والتصرف في الشؤون التي تعنيها بصورة خاصة، مع مشاركة الفئات الاخرى في اتخاذ القرارات وإدارة شؤون الدولة، وهذا الوصف ما هو إلا تطبيق للمبدأ الفيدرالي الذي يجعل لكل من الحكومة المركزية والمحلية حيزاً في السلطة، إذ تتمتع كل منها بصلاحيات محددة، وهذا يعني إنه ماعدا القرارات المتعلقة بالمسائل ذات الاهتمام المشترك والتي تساهم في صنعها سائر المكونات، تكون لكل ولاية صلاحياتها على شؤونها الخاصة بما يكرس في النهاية الصيغة التعددية للمجتمع.

على هذا الاساس يمكن عد الفيدرالية أحد أنماط الحكومة التوافقية، لكن ليس جميع الدول الفيدرالية ممكن أن تكون حكوماتها توافقية، وليس كل الدول ذات الحكومات

التوافقية أن تكون فيدرالية، لان ذلك يتوقف على توافق التمايز المجتمعي مع الاستقلال الاقليمي، أي توزيع المكونات يكون حسب أقاليم الدولة.

تحولت بلجيكا من نظام الادارة الموحدة إلى النظام الفيدرالي عام ١٩٩٣ بسبب الصراعات القومية بين المجتمع المتعدد والتي هددت وحدة البلاد بالتقسيم.

على هذا الاساس بنيت الفيدرالية البلجيكية على الاساسين الاثني والجغرافي، إذ يوجد ثلاث مجالس للجماعات الاثنية وثلاث حكومات تابعة لها تحكم لمدة (٥) سنوات، كما توجد ثلاث مجالس للمناطق على وفق التقسيم الجغرافي وثلاث حكومات تابعة لها، بالإضافة إلى عشر مجالس للمحافظات تتبعها عشر حكومات او ادارات محلية، وهنا يجب الاشارة إلى انه لا يمكن سن قانون يتعلق بالمجالس الاثنية والمناطق وحكوماتها ولا بصلاحياتها مالم يحصل على موافقة ثلثي اصوات كل مجموعة لغوية في المجلسين المركزيين، وعلى ما يبدو ان الدستور الاتحادي لم يخصص شيئاً للحكومة الاتحادية فأغلب الصلاحيات منحصرة بالمجالس الاثنية والمناطقية.

وكما اشرنا ان بلجيكا دولة فدرالية تتكون من مجتمعات وأقاليم، إذ تتكون بلجيكا من ثلاث جاليات؛ الجالية الفرنسية، الجالية الفلامندية والجالية الجرمانية.

كما تتكون من ثلاثة أقاليم؛ الإقليم الفالوني، الإقليم الفلامندي وإقليم بروكسل، بالإضافة إلى أربعة أقاليم لغوية؛ إقليم اللغة الفرنسية، إقليم اللغة الهولندية، إقليم بروكسل العاصمة الثنائي اللغة، وإقليم اللغة الألمانية، ولا يمكن تغيير أو تعديل حدود الأقاليم اللغوية الأربعة إلا بقانون يتم تبّنيه بأغلبية الأصوات لكل إقليم لغوي في كل مجلس، على أن تجتمع أغلبية أعضاء كل مجموعة من اللحظة التي يساوي

فيها مجموع الأصوات الإيجابية المعطاة من قبل الإقليمين اللغويين لثلثي الأصوات المعبر عنها على الأقل.

من خلال ما تقدم يمكن القول، أن هذه الخصائص لا يشترط توافرها جميعها في الحكومة حتى نستطيع أن نطلق عليها حكومة توافقية، فقد توجد حكومات ائتلافية توافقية في دول بسيطة، ومن ثم تنتفي سمة الاستقلال الفئوي، وبعض الدول لا تطبق الفيتو المتبادل إلا في الظروف الاستثنائية وهكذا بالنسبة لبقية السمات، لكن وجود هذه الحكومات التوافقية ممكن أن تكون بسبب عوامل أخرى، ففي العراق بعد عام ٢٠٠٣ اعتمد نهج التوافق في الحكومة الذي أصبح عرفاً دون الاشارة اليه في الدستور، وهنا كان للعامل الخارجي الذي أحدث التغيير دوراً في ذلك.